S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/798
6 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

تجدون طيه الرسالة التي أعربت الحكومة الفرنسية لي بها عن عزمها على إنشاء منطقة حماية إنسانية في جنوب غربي رواندا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٢٩ (١٩٩٤)، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (انظر المرفق).

أرجو التكرم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

060794 060794 94-27666

المرفق

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات صبيحة اليوم بأن أنقل إليكم ما يساور السلطات الفرنسية من دواعي القلق الشديد جدا إزاء تردي الحالة في رواندا والمخاطر التي تنذر بوقوع مأساة إنسانية جديدة في هذا البلد.

ففي غضون الأيام الأخيرة، تكثفت المعارك في ما تجاوز العاصمة، ونطاقها آخذ في الاتساع حاليا ليشمل جنوب منطقة بوتار، غير بعيد من حدود بوروندي فضلا عن الغرب، فيما يبدو، باتجاه كيبوي. وإلى الآن، قامت عناصرنا الموزوعة فعلا في المنطقة عملا بقرار مجلس الأمن ٩٢٩ (١٩٩٤)، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بعمليات استكشاف في بوتار. ورصدت تدفق عشرات الآلاف من السكان الفارين من القتال، الذين يضافون إلى مئات الآلاف من المشردين في هذا الجزء من البلد. ومن شأن مواصلة المعارك أن يهيئ في جنوب غربي رواندا حالة ستصبح، في فترة وجيزة جدا، غير قابلة للتحكم فيها على الصعيد الإنساني. وإذا لم يتخذ أي تدبير لمعالجتها، فسيكون شطر البلاد هذا بأكمله مسرحا لاضطرابات جمة، مع نزوح مئات الألوف من الأشخاص، الفارين في أشد حالات اليأس، ومع مخاطر القضاء المادي على الأقليات الموجودة هناك، التي تجسدت فعلا خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. ومما يُخشى أن يلتمس جميع هؤلاء الأشخاص اللجوء في البلدان المجاورة، ولا سيما في بوروندي، مما تتفاقم معه حالة أنتم تعرفون جيدا سرعة عطبها.

إن فرنسا تعتبر أن من مسؤوليتها تحذير المجتمع الدولي عن طريقكم، لإحاطته علما بالحالة التي تقتضي - على نحو ما طلبت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية - وقفا فوريا لإطلاق النار. ووقف القتال هو في الواقع الوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتمهيد سبيل العودة إلى المباحثات بمساعدة بلدان المنطقة، بغية التوصل إلى تسوية سياسية، على أساس اتفاقات آروشا، ويجب، بطبيعة الحال، أن يُستبعد منها المسؤولون عن المجازر، ولا سيما أعمال إبادة الأجناس.

وإذا لم يكن من الممكن التوصل الفوري إلى وقف إطلاق النار، فستجد فرنسا نفسها أمام أحد الخيارين التاليين: الانسحاب إلى خارج أراضي رواندا، مع السعي إلى إنقاذ أرواح بشرية بعمليات مخصصة، مما سيكون عملا صعبا ومحدودا للغاية؛ أو تنظيم منطقة إنسانية آمنة، بالاستناد إلى القرار ٩٢٥ (١٩٩٤)، المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والقرار ٩٢٩ (١٩٩٤)، يكون فيها السكان بمأمن من المعارك ومما يترتب عليها في هذا البلد من عواقب مأساوية. وستحرص القوات المشتركة الفرنسية والسنغالية، في إطار الولاية المسندة إليها، على ألا يمارس في هذه المنطقة أو انطلاقا منها أي نشاط يمس بطبيعته بأمن هؤلاء السكان. ويجب أن يكون مركز هذه المنطقة الأماكن التي تكون فيها المشاكل الإنسانية على أخطرها، على

أن تكون واسعة بما يكفي، نظرا لعدد الأشخاص المعنيين وفي موقع واحد لتحقيق استقرار السكان في أماكنهم وتسهيل نقل المساعدات الإنسانية إليهم.

وعلى أساس المعلومات المتوفرة لنا، ينبغي أن تشمل هذه المنطقة أقضية سيانغوغو، وجيكونغورو والنصف الجنوبي من قضاء كيبوي، الذي يشمل محور كيبوي - جيتاراما حتى ممر إندابا.

وترى فرنسا أنها مخولة، على أساس القرارين ٩٢٥ (١٩٩٤)، و ٩٢٩ (١٩٩٤)، بتنظيم هذه المنطقة الإنسانية الآمنة. على أنها ترغب في أن تعرب الأمم المتحدة، بواسطتكم، عن تأييدها لإنشاء هذه المنطقة.

واسمحوا لي بأن أوجه نظركم من جديد إلى ما تتسم به هذه الحالة من طابع الاستعجال وأن أؤكد أنه لن يكون بوسع فرنسا إلا أن تختار الانسحاب السريع جدا من أراضي رواندا، إذا لم تتمكن من تنظيم منطقة إنسانية آمنة بدعم من المجتمع الدولي.

ولست أرى إلا فوائد في تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

جان برنار ميريميه

- - - - -